



## مشروع الشفافية في الإيرادات

### دراسة حالة المملكة الأردنية

الإيرادات العامة في الأردن  
مراجعة أولية (مسودة أولى)

الفهرس

Summary

**1- Quality and Quantity of Revenues Information**

**1.1. What, When, How**

**1.2 Classifications of Revenues**

**1.2.1** Tax Revenues (table breakdown of government tax revenues)

**1.2.2** Non-tax Revenues (table breakdown of government non-tax revenues )

**1.2.3** Other Revenues

**1.2.4** Other Additional taxes

**1.2.5** Central Bank revenues

**1.2.6** Government Debt

**1.2.7** Grants and Loans

**1.2.8** Oil Revenues

**1.2.9** Social Security Corporation

**1.3 Verification and Analysis of Revenues Data**

**1.3.1** Verification of revenues

**1.3.2** Analysis of revenues

**2. Revenues Institutions and the Interaction between them**

**2.1** Parliaments

**2.1.1** Financial and Economic Committee / House of Representatives

**2.1.2** Financial and Economic Committee / The Senate

**2.2** Governments & Local Government

**2.3** Governmental funds

**2.4** State owned Enterprises (National operation company - NOCs )

**2.5** Foreign Investors (International Oil Company - IOC s)

**2.6** The Public & Civil Society

**3. Revenue Processes and Procedures**

**3.1** Tax & Tariff Policies and Collection

**3.2** Tendering & Contracting

**3.3** Auditing

**3.3.1.** Legislative Scrutiny of the Annual Budget Law

**3.3.2.** Legislative Scrutiny of External Audit Reports

**3.4** Budgeting

اتخذت الحكومة الأردنية عدداً من الخطوات في السنوات الأخيرة من أجل فتح اقتصادها، ومراقبة الدين العام، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة نسبة الخصخصة. وكنتيجة لهذه الاصلاحات، ارتفع اجمالي الناتج المحلي الاسمي في المملكة الى معدل نمو سنوي مركب بلغ ١٠,٦% في خلال الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. في العام ٢٠٠٧، ارتفع اجمالي الناتج المحلي الاسمي في الأردن بنسبة ١٢,٣% مقارنة ب١١,٨% في العام ٢٠٠٦. وفي العام ٢٠٠٨، يُتوقع، حسب الاسقاطات، أن يبلغ نمو اجمالي الناتج المحلي الفعلي في المملكة ٦,١%، وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة ٦,٠% التي سجلت في العام ٢٠٠٧.

تعرضت موازنة الحكومة المركزية في الأردن للضغوطات في السنوات الماضية نتيجة لارتفاعات في أسعار النفط مما أدى الى رفع الدعومات على المنتجات النفطية. ولم يساعد التراجع المستمر في الهبات الأجنبية. وكنتيجة لذلك، ظلت موازنة الحكومة تشهد حالات عجز مرتفع وصل الى مستويات عالية قبل وصول الدعم المالي الخارجي الى ما يناهز البليون دينار أردني في السنة، أي ما يعادل ١٥,٧% من اجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٣، وقد تراجع مع نمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٨,٥% في العام ٢٠٠٧. أما الهبات الأجنبية التي بلغت ٩٣٧ مليون دينار أردني في العام ٢٠٠٣، فقد تراجعت سنوياً الى ٣٤٣ مليون دينار أردني في العام ٢٠٠٧. وبقي عجز في الموازنة بعد ارتفاع الهبات من ١٩٧ مليون دينار أردني (= ٢,٧% من اجمالي الناتج المحلي) في العام ٢٠٠٣ الى ٦١٥ مليون دينار أردني (= ٨,٥% من اجمالي الناتج المحلي) في العام ٢٠٠٧. ويستمر العجز بالرغم من متوسط معدل ارتفاع سنوي في الايرادات الحكومية المحلية بنسبة ٢١,٤% خلال الأعوام ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ مقابل متوسط معدل ارتفاع سنوي في اجمالي النفقات الحكومية بنسبة ١٣,١%. ومقارنة بالأرقام الواردة في موازنة العام ٢٠٠٧، تقدّر ب١٠,٥% نسبة ارتفاع اجمالي الايرادات في السنة الجارية ٢٠٠٨ لتصل الى ٤,٥ بليون د.أ. في حين تقدّر ارتفاع النفقات بنسبة ٧,٩% لتصل الى ٥,٢ بليون دينار أردني. أما نسبة الدين المحلي الصافي لإجمالي الناتج المحلي فقد ارتفع من ١٩,٦% في العام ٢٠٠٠ الى ٢٦,٣% في العام ٢٠٠٧، فيما تراجعت نسبة الدين الخارجي لإجمالي الناتج المحلي من ٧٥,٤% في العام ٢٠٠٠ الى ٤٦,٨% في العام ٢٠٠٧. وانخفضت نسبة اجمالي الدين لإجمالي الناتج المحلي من ٩٥,١% في العام ٢٠٠٠ الى ٧٣,١% في العام ٢٠٠٧، أي دون سقف ال ٨٠% الذي حددته الحكومة.

وقد ارتفع اجمالي الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي بنسبة ملحوظة بلغت ١٢,٦% في العام ٢٠٠٧ لتبلغ ٤,٩ بليون دينار أردني. والدعم الأساسي للنمو أتى من ارتفاع موازن نسبته ١٠,٦% في الرصيد النقدي والودائع الذي بلغ ٣,٨ بليون دينار أردني بنهاية السنة. وقد شكلت الأصول الأجنبية نسبة ٢٤,٣% المتبقية، فيما نمت الأصول المحلية بنسبة ١٢,٦%.

تفيد المادة ١١١ من الدستور الأردني بما يلي: "لا تفرض ضريبة أو رسم الا بموجب قانون. ولا تدخل في بابهما أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزينة مقابل ما تقوم به الدوائر الحكومية من خدمات للأفراد أو مقابل انتفاعهم من أملاك الدولة. وعند فرض الضرائب، على الحكومة أن تأخذ بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، شرط ألا تتجاوز الضرائب المفروضة قدرة المكلفين أو حاجة الدولة الى الأموال.

كذلك، تفيد المادة ١١٥ من الدستور بما يلي: "كل ما يتم تحصيله من ضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب أن يدخل في الخزينة وأن يدرج في موازنة الحكومة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. ولا يخصص أي جزء من أموال الخزينة ولا ينفق لأي غرض مهما كان، الا بموجب قانون".

إذا" الدستور واضح جدا" ومقيّد بالنسبة الى هامش التحرك الذي يعطيه للسلطة التنفيذية، أي الحكومة، لتأمين الإيرادات المحلية المعتمدة على الضرائب. لذا صح المثل القائل: "لا ضريبة بدون تمثيل".

## ١- مسائل متعلقة بالكمية والنوعية

### ١-١ ماذا، متى، كيف:

تعتمد الإيرادات العامة في الاردن على أنواع الضرائب التالية:

١--**ضريبة الدخل:** تفرض ضريبة الدخل وفقا" لأحكام القاعدة المذكورة آنفا" والواردة في القانون الدستوري. تفرض على الشخص الطبيعي أو الاعتباري باستثناء الشركات "العادية" المقيمة. وتدفع ضريبة الدخل في "دائرة ضريبة الدخل والمبيعات" في خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بالنسبة الى الضرائب المستحقة عن العام المنصرم.

٢- **ضريبة على المبيعات العامة:** هذه ضريبة استهلاكية يفرضها القانون رقم ٦ الصادر في العام ١٩٩٤، كما تم تعديله، وهو يشمل السلع والخدمات المزودة محليا" أو المستوردة. ويدفع هذه الضريبة المستهلك من خلال اضافتها الى سعر شراء السلع أو الخدمات. أما الشخص الخاضع للضريبة فيفرض على المشتري هذه الضريبة ويحولها الى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ضمن المهل المنصوص عليها. وفي العام ٢٠٠١، فرضت هذه الضريبة على كافة الخدمات والقطاع التجاري مع بعض الاستثناءات. والخاضع للضريبة مدعو بموجب القانون للاعلان عن الضريبة وتسديدها للدائرة وذلك عن كافة الإيرادات الخاضعة للضريبة شرط أن تكون لديه شركة أعمال خاضعة للضريبة وتتعاطى بالسلع الخاضعة للضريبة.

٣- **الضريبة على المبيعات الخاصة:** وهي تفرض معدلات قيمية أو محددة على استيراد بعض السلع والخدمات أو التوريد بها، وفقا" للفقرة ب من المادة ٦ من قانون الضريبة

على المبيعات. هذا القانون والنظام الداخلي ذات الصلة يحددان التوقيت والاجراءات الخاصة بتسديد الضرائب.

٤-ضرائب أخرى وتشمل الضرائب الاضافية على الكهرباء، وخدمات دائرة الأراضي والمسح، والضرائب على رخص السيارات والقيود، والضرائب على عقود بوليصات التأمين.

## ٢- تصنيف المداخيل بحسب المصدر

### المقدمة

من ناحية الإيرادات، تنقسم موازنة الحكومة الأردنية الى "الإيرادات الضريبية" و"الإيرادات غير الضريبية" و"التسديدات". وعبر السنين، شكلت الإيرادات الضريبية القسم الأكبر من مجموع الإيرادات المحلية، وارتفع قسطها من مجموع المداخيل. وفي العام ٢٠٠٠، شكلت الإيرادات الضريبية ٥٩,٧% من مجموع المداخيل الحكومية منها الهبات التي ارتفعت في العام ٢٠٠٧ لتصل الى ٦٨,١%.

الجدول (١): الإيرادات المحلية الخاصة بالحكومة المركزية الأردنية وفقاً للمصدر، ٢٠٠٠-٢٠٠٧، دينار أردني

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات الضريبية	961.9	996.4	1,000.30	1,083.20	1,428.80	1,765.80	2,133.5
الضريبة على الدخل والأرباح	161	195.4	196.2	195.4	217.9	283.7	411.4
الضريبة على المبيعات العامة	464.5	502.7	510.7	596.3	827	1,023.40	1,219.1
ضرائب أخرى على المعاملات المحلية	55.7	51.7	53.8	60.9	90.8	119.9	147.5
ضرائب على التجارة الخارجية	264.7	228.5	219.8	209.4	266.9	304.9	315.6
ضرائب إضافية	16	18.1	19.8	21.2	26.2	33.9	39.9
<b>إيرادات غير ضريبية</b>	<b>598.8</b>	<b>581.6</b>	<b>570.5</b>	<b>548.4</b>	<b>658.7</b>	<b>756.3</b>	<b>987</b>
تراخيص	37.4	32.1	31.9	32.1	40.4	48.2	54
رسوم	200.1	215	225	249.1	325.1	423.9	502.8
الفوائد والأرباح	140.1	136.4	136.6	120.6	118.8	97.9	141.5
إيرادات المناجم	8.7	14.1	18.9	14.3	14	23.6	22
إشتراقات المعاشات	18.8	18.6	18	18.9	18.3	18.1	17.1
إيرادات غير ضريبية أخرى		165.4	140.1	113.4	142.1	144.6	249.6
التسديد	49.4	80.6	73.3	44	59.7	39.7	43.9
<b>مجموع الإيرادات المحلية</b>	<b>1610.1</b>	<b>1658.6</b>	<b>1644.1</b>	<b>1675.6</b>	<b>2147.2</b>	<b>2561.8</b>	<b>3164.4</b>

الهبات باستثناء العسكرية							
منها	240.2	249.4	266.7	937.4	811.3	500.3	304.
مجموع الإيرادات	1850.3	1908	1910.8	2613	2958.5	3062.1	346
الهبات، مجموع الإيرادات %	12.9817	13.07128	13.9575	35.87447	27.42268	16.3385	8.7806

الجدول ٢: الإيرادات المحلية الخاصة بالحكومة المركزية الأردنية

وفقاً للمصدر، ٢٠٠٧-٢٠٠٠، نسبة مئوية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
<b><u>Tax Revenues</u></b>	<u>59.7416</u>	<u>60.07476</u>	<u>60.8418</u>	<u>64.6455</u>	<u>66.54247</u>	<u>68.9281</u>	<u>67.421</u>
<u>Taxes on income and</u>	<u>9.99938</u>	<u>11.78102</u>	<u>11.93358</u>	<u>11.66149</u>	<u>10.1481</u>	<u>11.0742</u>	<u>13.000</u>
<u>General Sales Tax</u>	<u>28.8491</u>	<u>30.30869</u>	<u>31.06259</u>	<u>35.58725</u>	<u>38.51528</u>	<u>39.9485</u>	<u>38.525</u>
<u>Other taxes on</u>	<u>3.45941</u>	<u>3.117087</u>	<u>3.272307</u>	<u>3.634519</u>	<u>4.228763</u>	<u>4.6803</u>	<u>4.6612</u>
<u>Taxes on Foreign</u>	<u>16.44</u>	<u>13.77668</u>	<u>13.36902</u>	<u>12.49702</u>	<u>12.43014</u>	<u>11.9018</u>	<u>9.9734</u>
<u>Additional Tax</u>	<u>0.99373</u>	<u>1.091282</u>	<u>1.204306</u>	<u>1.265218</u>	<u>1.220194</u>	<u>1.32329</u>	<u>1.260</u>
<b><u>Non-tax Revenues</u></b>	<u>37.1902</u>	<u>35.06572</u>	<u>34.69984</u>	<u>32.72857</u>	<u>30.67716</u>	<u>29.5222</u>	<u>31.190</u>
<u>Licenses</u>	<u>2.32284</u>	<u>1.935367</u>	<u>1.940271</u>	<u>1.915732</u>	<u>1.88152</u>	<u>1.88149</u>	<u>1.7064</u>
<u>Fees</u>	<u>12.4278</u>	<u>12.96274</u>	<u>13.6853</u>	<u>14.86632</u>	<u>15.14065</u>	<u>16.547</u>	<u>15.889</u>
<u>Interests and Profits</u>	<u>8.70132</u>	<u>8.223803</u>	<u>8.308497</u>	<u>7.197422</u>	<u>5.532787</u>	<u>3.82153</u>	<u>4.4716</u>
<u>Mining Revenues</u>	<u>0.54034</u>	<u>0.850115</u>	<u>1.149565</u>	<u>0.853426</u>	<u>0.652012</u>	<u>0.92123</u>	<u>0.6952</u>
<u>Pensions Contributions</u>	<u>1.16763</u>	<u>1.121428</u>	<u>1.094824</u>	<u>1.127954</u>	<u>0.852273</u>	<u>0.70653</u>	<u>0.5403</u>
<u>Other non-tax revenues</u>	<u>0</u>	<u>9.972266</u>	<u>8.521379</u>	<u>6.767725</u>	<u>6.617921</u>	<u>5.64447</u>	<u>7.8877</u>
<b><u>Repayment</u></b>	<u>3.06813</u>	<u>4.85952</u>	<u>4.458366</u>	<u>2.625925</u>	<u>2.780365</u>	<u>1.54969</u>	<u>1.3873</u>
<b><u>Total Revenues</u></b>	<u>100</u>	<u>100</u>	<u>100</u>	<u>100</u>	<u>100</u>	<u>100</u>	<u>100</u>

### ١.٢.١ الإيرادات الضريبية

تشمل الإيرادات العامة الناتجة عن ضريبة الدخل، الضرائب على أرباح الشركات، والمصارف والمؤسسات المالية، والأفراد، والموظفين بأجر، والضريبة على الخدمة الاجتماعية، والضرائب على المعاملات المحلية، والضريبة على المبيعات العامة (تدفع على السلع المستوردة، والسلع المحلية، وبعض الخدمات)، وضريبة المبيعات في القطاع التجاري، والضرائب على التجارة الخارجية، الخ.

### ١.٢.٢ الإيرادات غير الضريبية المحلية

تشمل الإيرادات المحلية الرسوم على تسجيل الأراضي، والطوابع، والرخص، والأرباح والفوائد على القروض، وإيرادات التعدين، واشتراكات المعاشات، وإيرادات أخرى غير ضريبية. وقد بلغت هذه الإيرادات ١١٠٤،٦ مليون في العام ٢٠٠٧ مقابل ٥٩٨،٨ في العام ٢٠٠٠.

دينار أردني/ مليون

الجدول رقم (٢) الاحتياطي بالعملة الأجنبية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية								
الذهب								
الأونصات	400,871	404,961	409,898	410.96 7	411.01 8	411.01 8	409.25 7	459.25 7
القيمة	70.3	79.5	100.1	121.5	127.3	150.5	182.3	274.4
العملات الأجنبية								
حقوق السحوبات الخاصة	0.5	0.9	0.7	0.8	1.3	0.6	1.1	1.8
الأرصدة النقدية والودائع	1990.2	1326.1	1637.6	2080.8	2437.7	2317.2	3423.0	3786.7
السندات وأذون الخزينة	371.2	844.1	1180.7	1601.1	1295.0	1394.3	766.9	1558.7
موجودات أخرى بالعملات الأجنبية								
القروض الناشئة عن اتفاقات الدفع	835.3	813.6	774.9	766.9	766.9	766.9	766.9	766.9
الاشتراك في المؤسسات المالية الدولية	32.1	32.7	40.3	40.3	40.4	41.9	56.9	59.0
مجموع الموجودات من الذهب	3299.6	3096.9	3734.3	4611.4	4668.6	4671.4	5771.4	6447.5

والعملات الأجنبية								
----------------------	--	--	--	--	--	--	--	--

### ١.٢.٣ إيرادات أخرى

تشمل هذه الإيرادات الفوائد على القروض المسددة، والفوائد على إجراءات الخصخصة، بالإضافة إلى الفائض المالي الناتج عن بعض الشركات الحكومية منها المصرف المركزي الأردني، ولجنة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومؤسسة الاستثمار الأردنية، وبورصة عمان.

### ١.٢.٤ ضرائب إضافية أخرى

وتشمل الضرائب الإضافية على الكهرباء، وخدمات دائرة الأراضي والمسح، والضرائب على رخص السيارات والقيود، والضرائب على عقود بوليصات التأمين.

### ١.٢.٥ إيرادات المصرف المركزي الأردني

#### ١- احتياطي العملات الأجنبية

سجل الاحتياطي من العملات الأجنبية في المصرف المركزي الأردني ارتفاعاً بلغ ٧٦٩,٢ مليون دولار أميركي، أو ١٢,٦% بنهاية العام ٢٠٠٧ مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٦، فبلغ مستوى لا سابق له هو ٦,٨٧٠ مليون، وهو قدر كاف لتغطية حوالي ستة أشهر من واردات المملكة من سلع وخدمات. وما حرك هذه الزيادة هو الشراء الصافي للعملات الأجنبية من المصارف المرخص لها، وإجراءات الخصخصة، والهبات الأجنبية للعام ٢٠٠٧.

دينار أردني/ مليون

جدول رقم (٤) الدين العام الخارجي

مصدر الاقراض	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
قروض طويلة الأمد	5.150.5	5050.2	4917.0	5308.7	5310.5	5.32.7	4634.9	4669.0
أ) الحكومات العربية	3.684.0	360.9	339.5	305.1	290.6	265.7	265.7	216.9
١- القروض الثنائية	1.437.9	18.1	17.8	17.7	0.0	0.0	0.0	0.0
٢- الصناديق العربية		342.8	321.7	287.4	290.6	265.7	265.6	216.9
ب) الدول الصناعية منها:	3.263.2	3144.0	3013.1	3342.7	3228	2925	2669.9	2791.7
١- ألمانيا	303.8	302.5	277.5	323.3	332.5	259.1	204.9	218.9
٢- فرنسا	72.5	70.5	68.6	83.8	76.7	63.7	53.9	58.8
٣- اليابان	884.3	887.6	930.4	1074.7	1074.7	974.7	912.6	1046.0

٤ - الولايات المتحدة	83.1	86.4	75.3	64.4	53.5	56.6	59.7	61.8
ضمانات ائتمانات التصدير منها:	1.825.3	1712.2	1587.0	1724.6	1635.4	1522.0	1360.8	1334.4
ألمانيا	23.5	21.0	18.4	20.3	17.9	13.9	14.4	14.4
فرنسا	660.8	598.4	533.7	600.0	540.4	431.8	354.4	351.6
اليابان	128.5	130.1	134.0	159.4	184.3	188	193.2	224.4
المملكة المتحدة	491.7	479.5	428.8	461.6	415.8	439.8	382.6	397.7
الولايات المتحدة	285.5	255.3	252.1	250.8	252.8	234.4	221.1	171.0
ج) حكومات أخرى	38.6	38.3	36.8	31.6	31.1	31.3	27.9	27.9
د) مصارف وشركات أجنبية	0.2	1.1	1.9	10.1	17.8	24.9	28.4	35.5
هـ) المؤسسات المتعددة الأطراف منها:	1.466.3	1505.9	1525.7	1619.2	1742.2	1785.8	1643.1	1597.0
صندوق النقد الدولي	62.2	112.4	167.7	239.0	299.2	340.6	307.1	328.1
البنك الدولي للإنشاء والمؤسسة الدولية للتنمية	640.1	559.2	696.7	716.3	755.7	778.6	705.6	633.5
بنك الاستثمار الأوروبي	149.8	145.4	136.7	164.2	196.8	187.9	164.4	162.5
البنك الإسلامي للتنمية	77.8	77.3	66.7	65.2	63.9	73.4	72.1	81.7
صندوق النقد العربي	0.0	0.0	0.0	6.9	14.8	19.8	28.8	29.0
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	503.3	468.4	425.9	392.6	380.3	357.0	341.7	339.3
٢) قروض قصيرة الأمد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٣) السندات	103.0	133.4	134.8	33.2	34.6	35.6	36.5	37.4
٤) عقود التأجير	0.0	2.9	4.9	6.9	46.7	55.2	71.4	88.3
الديون الخارجية غير المسددة (باستثناء السندات المضمونة)	5190.1	5186.5	5056.7	5348.8	5391.8	5123.4	4742.8	4794.7

السندات المضمونة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	227.0	227.0	248.8
الديون الخارجية غير المسددة بما فيها السندات المضمونة	5190.1	5186.5	5056.7	5348.8	5391.8	5350.4	4963.8	5043.5

### ١.٢.٦ الدين الحكومي

١.٢.٧ قفز اجمالي العجز في الميزانية الى ٦١٤,٥ مليون دينار أردني، أو ٥,٥ % من اجمالي الناتج المحلي، مقارنة بعجز قدره ٤٤٣,٢ مليون دينار أردني، أو ٤,٤ % من اجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦. تجدر الاشارة في هذا الاطار الى أن نسبة اجمالي العجز في الميزانية لإجمالي الناتج المحلي، قد تراجع دون المستوى المستهدف في قانون موازنة الحكومة للعام ٢٠٠٧ بحوالي ١,٣ نقاط مئوية. لكن عند استثناء الهبات الأجنبية، يرتفع اجمالي العجز في الموازنة الى ٨٥٧,٩ مليون دينار أردني، أو ٨,٥ % من اجمالي الناتج المحلي.

في العام ٢٠٠٧، استمرت الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها في مجال ادارة الدين العام، على الصعيدين المحلي والخارجي، في محاولة لتخفيض الرصيد المتبقي من الدين العام من حيث القيمة المطلقة والنسبة لإجمالي الناتج المحلي. كذلك، تابعت الحكومة سياسة اللجوء الى الاقتراض المحلي عوضاً عن الخارجي من خلال اصدار الأوراق المالية وسندات الخزينة. وخاضت الحكومة في مفاوضات مع الدول الأعضاء في نادي باريس للتوصل الى اتفاق إعادة شراء الدين في وقت مبكر، من خلاله تستطيع شراء قسط من نادي باريس لتخفيض المديونية تجاه هذه الدول. وأظهرت الأرقام أن الدين العام الصافي (الدين العام المتبقي، المحلي والخارجي، مع حسم مجموع ودائع الحكومة المركزية في النظام المصرفي) قد ارتفع بحوالي ٨٤٩,٨ مليون دينار أردني بنهاية العام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦ ليصل الى ٨,١٩٩.٣ مليون. الا أن نسبة الدين العام الصافي لإجمالي الناتج المحلي قد تراجع ٠,٥ نقاط مئوية ليتوقف عند ٣٧,٥ % بنهاية العام ٢٠٠٧.

### ١.٢.٦.١ الدين الداخلي

ارتفع الرصيد المتبقي من اجمالي الدين العام المحلي (الحكومة المركزية والوكالات التي لديها موازنة خاصة بها) بحوالي ٧٣٤,٥ مليون، أو ٢٤,٨ % بنهاية العام ٢٠٠٧ مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٦، فوقف عند ٣,٦٩٥.٠ مليون دينار أردني، أو ٣٢,٩ % من اجمالي الناتج المحلي، مقابل ٢٩,٦ % من اجمالي الناتج المحلي بنهاية العام السابق.

هذا الارتفاع من حيث القيمة المطلقة والنسبة لإجمالي الناتج المحلي، أتى كنتيجة مباشرة لتمويل العجز في الموازنة النقدية من خلال الاقتراض الداخلي. وقد تركّز في الرصيد المتبقي من الأوراق المالية وسندات الخزينة التي ارتفعت بنسبة ٦٩٣،٠ مليون دينار أردني مقارنة بالعام ٢٠٠٦ لتبلغ ٣،١٩٣.٠ مليون بنهاية العام ٢٠٠٧. كما أن الأوراق المالية وسندات الخزينة، بما فيها تلك الخاصة بالوكالات صاحبة الموازنة الخاصة بها، قد بلغت ٩١،٤% من الرصيد المتبقي من إجمالي الدين العام المحلي.

عندما تمّ أخذ مجموع الودائع الحكومية في النظام المصرفي، وقد بلغت ٧٤٩،٠ مليون دينار أردني بنهاية العام ٢٠٠٧ بعين الاعتبار، سجل الدين العام المحلي الصافي للحكومة المركزية ٢،٩٤٦.٠ مليون، أو ٢٦،٢% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ارتفاع بلغ ٧٨٣،٠ مليون دينار أردني، أو ٣٦،٢%، مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٦.

ويظهر توزيع إجمالي الدين العام المحلي بين الحكومة المركزية والوكالات صاحبة الموازنة الخاصة بها، أن الأولى شكلت ٩٥،٣%، أو ٣،٥٢٢.٠ مليون، والثانية ٤،٧%، أو ١٧٣،٠ مليون، بنهاية العام ٢٠٠٧ على التوالي.

## ١.٢.٦.٢ الدين العام الخارجي

ارتفع الرصيد المتبقي من الدين العام الخارجي بنسبة ٦٦،٨ مليون دينار أردني، أو ١،٣%، بنهاية العام ٢٠٠٧ مقارنة بالسنة المنصرمة ليصل إلى ٥،٢٥٣.٣ مليون. إلا أن نسبة هذا الدين لإجمالي الناتج المحلي تراجعت بنسبة ٥،١ نقطة مئوية لتصل إلى ٤٦،٨% بنهاية العام ٢٠٠٧.

ويظهر تصنيف الدين العام الخارجي بحسب المصدر أن القروض الممنوحة من الحكومات العربية والأجنبية شكلت ٧٠،١% بنهاية العام ٢٠٠٧ وقد حوّت اليابان وفرنسا في أعلى قائمة الدول المدينة إذ ساهمت ب ١٩،٣% و ١٤،٠% من الدين الخارجي على التوالي. أما القروض التي منحتها مؤسسات مالية اقليمية ودولية فقد شكلت ٢٧،٩% (قروض البنك الدولي شكلت ١٢،٢% من مجموع الدين). وقد شكلت المصادر الأخرى (السندات، وعقود الايجار، والمصارف الأجنبية) النسبة المتبقية البالغة ٢،٠% (الملحق الاحصائي/الجدول ٣٠).

وبالنسبة إلى التوزيع القطاعي للقروض، يحظى قطاع الطاقة بحصة الأسد إذ يشكل ٣١،٢%، تليه قطاعات السياحة، والخدمات الاجتماعية، والمياه، التي شكلت ٢٥،٢%، و ١٩،٠% و ١٣،٥% على التوالي. أما الباقي، فقد خصص لقطاعي الصحة والتعليم.

ارتفعت مدفوعات خدمة الدين (الفوائد والأصول) بنسبة ٣٢،٧ مليون، أو ٧،٣% في العام ٢٠٠٧ لتبلغ ٤٧٨،٢ مليون دينار أردني (ومنها تسديدات الدين التي بلغت ١٦٦،٧

مليون دينار أردني). الا أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي، على قاعدة نقدية، (يقاس بحسب نسبة المدفوعات النقدية لمجموع صادرات السلع والخدمات من دون عامل) تراجعت الى ٧،٤% مقابل ٧،٧% في العام ٢٠٠٦. كذلك، ارتفعت المدفوعات المستحقة على الأصول والفوائد بنسبة ٢٥،٢ مليون، أو ٤،٢% في العام ٢٠٠٧ لتبلغ ٦١٨،٨ مليون دينار أردني (منها تسديدات الفوائد التي بلغت ٢١٣،٢ مليون دينار أردني). لكن نسبة خدمة الدين العام الخارجي، وعلى قاعدة الالتزام، تراجعت بنسبة ٠،٧ نقاط مئوية لتقف عند ٩،٦% في العام ٢٠٠٧.

### ١.٢.٧ الهبات والقروض الميسرة

بلغ مجموع المساعدة الأجنبية (الهبات والقروض الميسرة) التي تعهد بها مجتمع المانحين للأردن في العام ٢٠٠٧، ٥٥٤ مليون دينار أردني. وقد بلغ مجموع الهبات ٣٤٣ مليون دينار أردني. أما مجموع القروض الميسرة للعام ٢٠٠٧ فقد وصلت الى ٢١٠،٢٥ مليون دولار أميركي (١٤٩ مليون دينار أردني).

جدول رقم (٥) الهبات والقروض الميسرة خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٤ (دولار أميركي/ مليون)

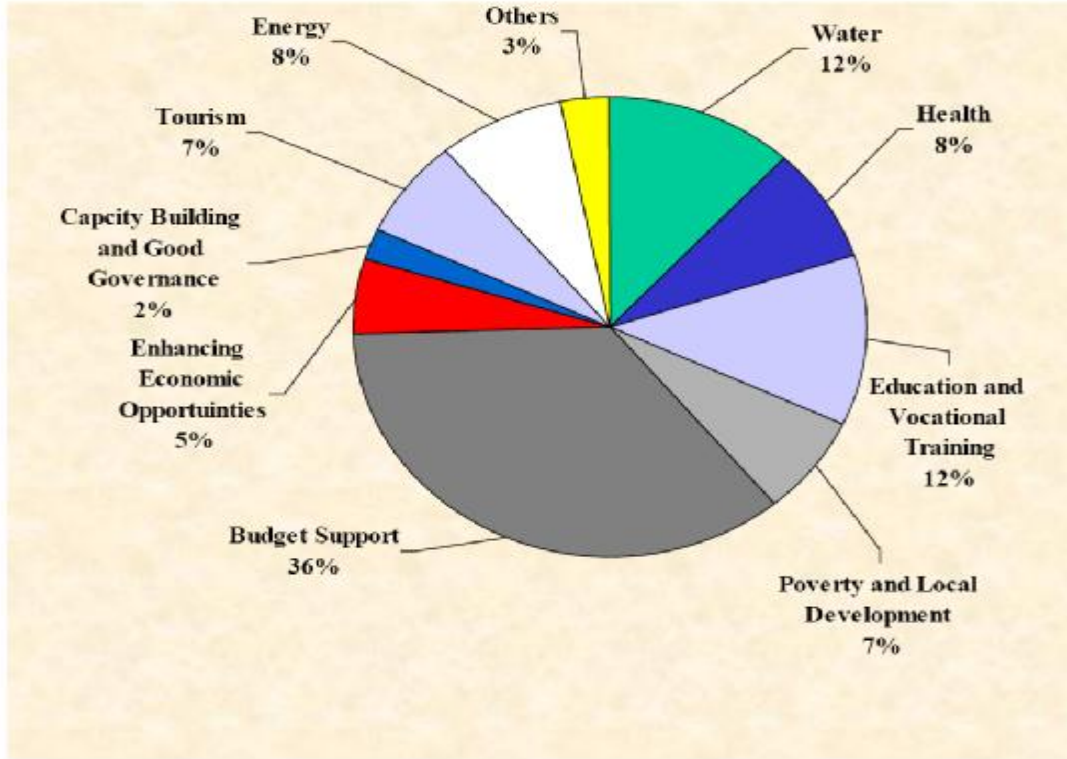
السنة	الهبات	قروض ميسرة	المجموع
2004	473.99	141.53	615.52
2005	470.167	171.04	641.207
2006	485.4	189.6	675
2007	470.1	210.25	680.35

جدول رقم (٦) الهبات والقروض الميسرة في العام ٢٠٠٧ (دينار أردني/ مليون)

المانحون	الهبات	قروض ميسرة	المجموع
الولايات المتحدة الأميركية	255.7	--	255.7
الاتحاد الأوروبي	127.6	--	127.6
ألمانيا	3.66	29.2	32.86
كندا	4.6	--	4.6
أسبانيا	0.1	--	0.1
إيطاليا	8.0	2.65	10.65
بلجيكا	0.032	--	0.032

النرويج	0.15	--	0.15
سويسرا	1.11	2.5	3.61
الدنمارك	2.4	--	2.4
فرنسا/ الوكالة الفرنسية للتنمية	13.3	21.6	34.9
اليابان	5.5	--	5.5
الصين	9.2	--	9.2
كوريا	3.25	--	3.25
البنك الدولي	1.2	56.0	57.2
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	2.1	70	72.1
مرفق البيئة العالمي	6.15	--	6.15
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	0.516	--	0.516
البنك الإسلامي للتنمية	0.301	6.3	6.601
البنك الأوروبي للاستثمار	2.9	--	2.9
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	21.0	--	21
الصندوق السعودي للتنمية	---	22.0	22
اليونيسيف	1.35	--	1.35
المجموع	470.1	210.25	680.35

المساعدة الأجنبية الموزعة وفقاً للقطاعات للعام ٢٠٠٧:



الطاقة ٨% السياحة ٧% بناء القدرات والحكم الجيد ٢% تعزيز الفرص الاقتصادية ٥%  
 دعم الموازنة ٣٦% الفقر والتنمية المحلية ٧% التعليم والتدريب المهني ١٢% الصحة ٨%  
 المياه ١٢% مصادر أخرى ٣%

## ١.٢.٨ إيرادات النفط

### المقدمة

تقوم وزارة الطاقة والموارد المعدنية بتنظيم قطاع الطاقة. وهي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن استيراد النفط من الأردن. وبغياب مؤسسة نفط وطنية أو صندوق للنفط، فهي التي تتفاوض وتوقع على عقود استيراد النفط. ولا تتلقى الأردن هبات نفطية بل تحصل على النفط بأسعار مخفضة، مثلاً من العراق. كذلك نجحت وزارة الطاقة والموارد المعدنية في التسويق لمناطق تنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي، وقد جذبت عدداً كبيراً من الشركات الدولية في هذا المجال.

## ١.٢.٨ مؤسسة الضمان الاجتماعي

صدر قانون الضمان الاجتماعي الأردني على شكل قانون موقت (رقم ٣٠) في العام ١٩٧٨. وقد عالج قضية العمال الذين لا تغطيهم أي تنظيمات تقاعد أخرى، مثل التقاعد المدني أو العسكري.

وصدر قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٩ في العام ٢٠٠١.

تشكلت مؤسسة الضمان الاجتماعي بهدف انفاذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

يتم تمويل برامج الضمان الاجتماعي من خلال المصادر الرئيسية التالية وفقاً لأحكام القانون:

- ١- الاشتراكات التي يدفعها الموظف المضمون أو صاحب العمل عن موظفيه بالإضافة إلى العائدات الناتجة عن جمع سنوات الخدمة السابقة التي لم تشملها أحكام القانون
- ٢- الفوائد، والغرامات، والمبالغ الإضافية في حالات التأخير في دفع الاشتراكات، مع استثناء الموظفين، والتأخير في التبليغ عن انتهاء الخدمة، أو أي حالات أخرى منصوص عليها في القانون.
- ٣- إيرادات استثمار مستحقات الضمان الاجتماعي المتركمة في مختلف حقول الاستثمار.

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
عائدات اشتراكات الضمان الاجتماعي		361.5	301.4	253.9	226.7	215.2	178.3
دخل الاستثمار		212.0	309.8	101.3	68.6	37.7	71.9
صافي الإيرادات التشغيلية		29.9	21.8	15.8	-1.9	-3.3	-0.2
إيرادات الفوائد		65.5	53.3	40.7	41.1	47.7	58.9
الأرباح		116.6	234.7	44.8	29.4	-6.7	13.2
مصادر أخرى		8.3	8.1	15.3	-1.2	2.7	21.1
<b>المجموع</b>		<b>581.8</b>	<b>619.3</b>	<b>370.5</b>	<b>294.1</b>	<b>255.6</b>	<b>271.3</b>

## ١.٣ التحقق من بيانات الإيرادات وتحليلها

## ١.٣.١ التحقق من الإيرادات

في الحكومة الأردنية، تشكل وظيفة المدقق الداخلي جزءاً لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلي حيث يوفر ما يظهر بمظهر التحقق المسبق والكامل من النفقات. وهو يساهم في أحد مستويات التحقق التي اكتشفناها في النظام برمته - مما يبقي على رقابة صارمة على عملية الانفاق بدءاً من مستوى المعاملة وصولاً الى السقوف النقدية.

استحدثت وظيفة المدقق الداخلي في العام ١٩٩٢ بموجب القانون رقم ٣١. وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً في العام ٢٠٠٦ منح بموجبه وزارة المال (الأمانة العامة) السلطة لتحديث هذه الوظيفة بحيث يتم انشاء وحدة توحيد مركزية في وزارة المال تكون مسؤولة عن الاشراف، والتوجيه، واستحداث منهجيات تدقيق داخلي، وكتيبات، وتكون مسؤولة عن تدريب المدققين الداخليين في الوزارات الأساسية ذات الصلة. ومن شأن هذا الدور الاشرافي المركزي أن يكون متطابقاً مع الممارسات الفضلى الدولية.

ومن المعترف به أن وظيفة التدقيق الداخلي تحتاج الى تنشيط مناسب للتخفيف من عمل مكتب التدقيق ودعمه. ويعتمد التدقيق الداخلي وبشكل واسع على التدقيق المسبق في المعاملات وعلى التحقق ١٠٠% عوضاً عن أخذ عينات. وحدات التدقيق الداخلي موجودة في كافة الوزارات والدوائر الحكومية.

### ١.٣.٢ تحليل الإيرادات

أظهر الاقتصاد الأردني نتائج مختلطة في العام ٢٠٠٧ على جبهة الأموال العامة؛ وتشدد نتائج العام ٢٠٠٧ على التطورات الايجابية في أداء الموازنة العامة؛ وقد تراجع العجز الضريبي بعد الهبات من ٤٧٦،٨ مليون دينار أردني، أو ٥،٣% من اجمالي الناتج المحلي، في العام ٢٠٠٥ الى ٤٤٣،٦ مليون دينار أردني، أو ٤،٤% من اجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦.

وقد تأثرت هذه التطورات بنمو الإيرادات العامة بنسبة ١٣،٣% لتصل الى ٣،٤٦٨.٧ مليون وتباطؤ النفقات العامة لتنمو بنسبة ١٠،٦%. كذلك، سجلت نسبة الإيرادات المحلية للنفقات الجارية ١٠٣،٠% في العام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٩٣،٠% و ٩٠،٠% في العام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، مما يعكس تحسّنا في الاعتماد على الموارد الخاصة بالموازنة. كما أن الدين العام الصافي تراجع من ٧،٤٩٣.٨ مليون بنهاية العام ٢٠٠٥ الى ٧،٣٥٠.٠ مليون دينار أردني بنهاية العام ٢٠٠٦ وهو تراجع بنسبة ١،٩%. أتى ذلك نتيجة للتراجع في الدين العام المحلي الصافي بنسبة ١١،٢%، حيث بلغ ٢،١٦٣.٥ مليون، والارتفاع في الدين العام الخارجي بنسبة ١٢٩،٩ مليون دينار أردني أو ٢،٦% ليبلغ ٥،١٨٦.٥ مليون دينار أردني.

مقارنة بالأرقام الواردة في موازنة العام ٢٠٠٧، من المقدّر أن يرتفع مجموع الإيرادات بنسبة ١٠،٥% ليبلغ ٤،٥ بليون دينار أردني، والنفقات بنسبة ٧،٩% لتبلغ ٥،٢ بليون دينار أردني.

على جبهة الموازنة الفعلية، نتوقع أن ينحسر العجز الفعلي بشكل أكبر نظرا "لالتزام الحكومة برفع الإيرادات الى أقصى الحدود من جهة ومراقبة النفقات من جهة أخرى. وتخطط الحكومة لرفع الإيرادات الضريبية من خلال توسيع قاعدة الضريبة على المبيعات العامة، ورفع الضريبة على المبيعات العامة بالنسبة الى مجموعات جديدة من السلع والخدمات.

وتظهر احصاءات ميزان المدفوعات أن العجز في الحساب الجاري في العام ٢٠٠٦ بلغ ١،٣٥٢.٩ بليون دينار أردني، بعد أن سجل ١،٦٠٢.٥ بليون في العام ٢٠٠٥، مسجلا "تراجعا" ملحوظا" بنسبة ١٥،٦%. وتأثر هذا الوضع تحديدا" بتراجع العجز في الميزان التجاري، وبنمو في التحويلات الجارية الصافية بنسبة ٧،٨% ونمو الفائض في حساب الدخل بنسبة ٣٧،٨%.

وقد ساهمت التدفقات المالية وفي رأس المال في العام ٢٠٠٦ في تمويل العجز في الحساب الجاري. وسجلت هذه التدفقات حوالى ١،٠٥٣.٠ مليون مقارنة بـ ٩٦٩،٨ بليون دينار أردني في العام ٢٠٠٥، مع نمو بنسبة ٨،٦%. وفي العام ٢٠٠٦ بلغت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية الصافية في الاقتصاد ٢،٢١٢.٥ مليون، مع نمو بنسبة ١٠٣.٧% مقارنة بالعام ٢٠٠٥.

سجل اجمالي الاحتياطي الرسمي في المصرف المركزي الأردني ٣٩٧١٠٥ بليون بنهاية العام ٢٠٠٧، مسجلا "نموا" بنسبة ٢٨،٦%. ويكفي هذا المعدل لتغطية حوالي ٦ أشهر من الواردات. وما حرك هذه الزيادة هو عائدات خصخصة شركة استخراج الفوسفات الأردنية وشركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية الأردنية، والمساعدة الأجنبية، تحديداً من الولايات المتحدة، بالإضافة الى شراء صاف للعملات الأجنبية من السوق المحلية. إلا أن العجز المزمع في الميزان التجاري والعجز الناشئ حديثاً في الحساب الجاري قد يستنفذ الاحتياطي في المستقبل القريب ما لم يتم اعتماد سياسات حذرة لاحتواء أي أضرار قد تتسبب بها حالات العجز هذه.

## ٢. مؤسّسات الإيرادات والتفاعل بينها

### ٢.١ البرلمان

## وظائف المجلس

يمارس مجلس النواب صلاحياته من خلال عدد من الوظائف. وهي تشمل ما يلي: الإشراف على السلطة التنفيذية (الحكومة)؛ ورفع القضايا البرلمانية الى رئيس الوزراء أو الوزراء منفردين؛ واستجواب الوزراء مباشرة؛ وجلسات النقاش النيابية؛ والتصويت بعدم منح الثقة لوزير منفرد أو للوزارة كاملة؛ والتحقيقات النيابية.

### ٢.٢ لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس النواب

تبدأ اللجنة أنشطتها بعد أن يناقش مجلس الوزراء مشروع قانون موازنة الحكومة الذي تعدّه وزارة المال ودائرة الموازنة العامة، ثم يرفع الى مجلس النواب الذي يرفعه بدوره الى لجنة الشؤون المالية في المجلس. وتقوم هذه اللجنة بمناقشة مشروع القانون من خلال اجتماعات مع كافة الهيئات الحكومية المعنية بموازنة الحكومة العامة. كما تناقش فصول موازنتها ولديها الصلاحية وفقاً للدستور لتخفيض النفقات انما ليس لرفعها. ثم تقوم بإعداد تقريرها وترفعه مع مسودة القانون الى مجلس النواب للموافقة.

### ٢.٣ اللجنة المالية والاقتصادية/مجلس الشيوخ

بعد أن ينتهي مجلس الشيوخ من الموافقة على مشروع قانون موازنة الحكومة، يرسله الى مجلس الشيوخ الذي يحيله بدوره الى اللجنة المالية والاقتصادية التابعة لمجلس الشيوخ. وتقوم اللجنة بمناقشة مشروع القانون من خلال عقد اجتماعات مع كافة الهيئات الحكومية المعنية بالموازنة وتعدّ تقريرها وترفعه الى مجلس الشيوخ للموافقة على مشروع القانون، وبعد ذلك يرفع مشروع القانون الى صاحب الجلالة الملك للموافقة عليه. ثم ينشر في الجريدة الرسمية ويدخل حيّز التنفيذ ويبدأ تطبيقه على شكل قانون.

### ٢.٢ الحكومة والحكومة المحلية

#### ٢.٢.١ الحكومة

تضم الحكومة في الأردن وزارات، ودوائر، ومؤسسات حكومية، ومصالح، ولجان.

### ٢.٢.٢ الحكومة المحلية (البلديات)

تضم الأردن ٩٣ بلدية و ٢٢ مجلس خدمة مشتركا". وتلعب البلديات دورا " أساسيا" في توفير الخدمات. في العام ٢٠٠٧، جرى الاعلان عن القانون رقم ١٤. وبموجب هذا القانون، تنطوي الوظائف الرئيسية التي تمارسها البلدية على ما يلي:

التخطيط لخدمات البنية التحتية وتحديد مواقعها؛ منح التراخيص؛ اعداد الدراسات الهندسية والتصاميم ووثائق أخرى لاستدراج العروض؛ تنظيم المناقصات؛ الاشراف على المشاريع؛ الاشراف على الصحة والبيئة، والحفاظ على الأخلاق والمعايير العامة؛ وضع الموازنات المحلية وتنظيم المسار المالي للايرادات والنفقات والتقارير الضريبية.

دينار أردني/ مليون

جدول رقم (٩) مجموع إيرادات البلديات

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الضريبة على الأرض والبناء	64.8	49.6	44.7	37.3	35.7	35.8	27.5
عوائد المحروقا	47.1	44.1	42.2	44.2	44.3	36.3	26.1
التراخيص الرسوم والغرامات	49.3	52.2	24.9	21.3	19.3	18.3	16.4
الرسوم والغرامات	33.5	30.5	47.9	41.7	34.3	33.9	34.3
ايرادات الخدمات	23.6	21.3	15.5	14.4	10.0	8.0	6.9
مشاريع عوائد رأس المال	14.0	12.7	10.9	9.1	7.6	10.1	8.1
المساهمات والهبات	6.1	4.8	2.6	0.9	3.5	0.6	2.3
الفوائد والأرباح	1.4	1.1	1.0	0.6	1.0	1.4	2.6
مصادر أخرى	22.1	18.4	15.89	13.9	11.8	10.6	15.6
المجموع	261.9	234.7	205.6	183.4	167.6	154.8	139.6

## ٢.٣ الصناديق الحكومية

أنشأت الحكومة عدة صناديق عامة منها:

- ١- **الصندوق الوطني للشباب والرياضة:** تأسس في العام ٢٠٠١. وتأتي إيراداته من فرض ٥٠ فلساً على كافة المبيعات والواردات من المشروبات الروحية و ١٠ فلوس من بيع السجائر واستيرادها. وتجبي هذه الأموال دائرة الضريبة على المبيعات وعلى الدخل أو دائرة الجمارك.
- ٢- **صندوق دعم الأبحاث العلمية:** تأسس في العام ٢٠٠٧، وتأتي إيراداته من فرض ١% على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات القابضة العامة في الأردن.
- ٣- **صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني:** تأسس في العام ٢٠٠٢، وتأتي إيراداته من فرض ١% على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات القابضة العامة في الأردن.
- ٤- **الصندوق الوطني لدعم المعوقين:** تأسس في العام ٢٠٠٨. وتأتي إيراداته من فرض دينار أردني واحد على رسوم تسجيل السيارات سنوياً وخمسة على كل ألف دينار أردني على كل رخصة بناء تصدرها الهيئات المختصة، وخمسة دنانير أردنية على كل عقد بيع في دائرة الأراضي والمساحة، وتقوم بجبايتها الهيئات ذات الصلة.

### ٢.٤ المنشآت التي تملكها الدولة (شركة العمليات الوطنية)

تقوم المؤسسات الحكومية بعمليات مثل التنقيب عن النفط والمعادن الموجودة داخل المملكة الى جانب تصفية النفط الخام. وتشمل هذه المؤسسات ما يلي:  
مصلحة الموارد الوطنية (NRA)؛ شركة النفط الوطنية (NPCO)؛ الشركة الأردنية لتصفية النفط (JPRCO)

### ٢.٤ الجمهور ومنظمات المجتمع المدني

بعد ان تعد الحكومة مشروع قانون الموازنة العامة، يتم الاعلان عنه في الصحف اليومية، مما يسمح لكافة منظمات المجتمع المدني وللجمهور بقراءته وارسال أي تعليقات الى وزارة المال أو الى دائرة الموازنة العامة قبل ارسال الموازنة الى مجلس النواب أو يرسل مباشرة الى البرلمان قبل المصادقة عليه.

### ٣. المسارات والاجراءات الخاصة بالايرادات

#### ٣.١ سياسات الضريبة والتعريفات والجباية

#### ١- جباية الضرائب

يدفع الشخص المسجل الضريبة المستحقة للدائرة بشكل منتظم مع العائد الضريبي الخاص به أو العائد الضريبي المعدل وذلك في التواريخ المنصوص عليها بموجب أحكام هذا القانون. كما على مستوردي السلع أن يدفعوا الضريبة

المتوجبة عليهم عند تخليص البضائع في دائرة الجمارك بموجب الاجراءات المعتمدة لدفع الرسوم الجمركية. ولا تنتهي عملية تخليص البضائع ما لم تدفع الضريبة المستحقة بالكامل. ويدفع مستوردو الخدمات الضريبية المستحقة للدائرة في أي من الحالات التالية بغض النظر أي واحدة تأتي قبل الأخرى:

- (١) ضمن مهلة شهر من تاريخ الدفع مقابل الخدمة المستوردة أو أي جزء آخر، على أن تنحصر بالمبلغ المرتبط بذلك الجزء
- (٢) عند تحرير الوسيلة التي تشملها الخدمة من الجمارك
- (٣) ضمن مهلة ستة أشهر من تاريخ الدفع مقابل الخدمة التي تم تلقيها أو أي جزء آخر، على أن تنحصر بالمبلغ المرتبط بذلك الجزء

في الحالات حيث لا تدفع الضريبة وفقا" للتواريخ المنصوص عليها بموجب أحكام هذا القانون، بما في ذلك الحالات المنصوص عليها تحت مستوردي السلع والخدمات، تستحق غرامة (٠،٠٠٤) على التأخر في الدفع عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء آخر.

## ٢ - مراقبة الجبائية

يعتبر المدير العام الى جانب المسؤولين عن ضريبة المبيعات الذين يحصلون على اذن خطي منه بحسب الأصول أنهم منحوا صلاحيات الشرطة فيما يؤدون واجباتهم ضمن حدود سلطتهم. وتمنح السلطات العامة المسؤولين عن الضريبة على المبيعات المساعدة اللازمة لتمكينهم من أداء وظيفتهم. اذا" أي شخص يضطلع رسميا" بمسؤوليته في تطبيق أحكام هذا القانون يطلب اليه أن ينظر في الوثيقة، والمعلومات، والتقارير، ووسائل وتقنيات التصنيع وأي بيانات أخرى ذات صلة بهذا القانون أو بتطبيق أحكامها والنسخ التي ينظر فيها على أنها سرية ويتعاطى معها على هذا الأساس. ويمكن للدائرة أن تتبادل المعلومات مع الوزارات، ومع الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، وتطالب بالوثائق بهدف انفاذ أحكام هذا القانون. من المهم جدا" القول إن جبائية الضرائب تدقق من قبل مكتب التدقيق.

## ٣ - معدل الضريبة

لأغراض القانون حول الضريبة، يتم القيام بعملية توريد عندما تنقل البضائع من المزود، أو عندما يؤدي الخدمات بنفسه، لصالح المشتري أو المستفيد لتقييمها. وتعتبر أيضا" عملية توريد بموجب هذا القانون، عندما تستخدم السلع من قبل الشخص الخاضع للضريبة لأغراضه الشخصية، حين يمكنه طرف ثالث من القيام بذلك، سواء لإجراء تقييم أم لا، أو حين يتم التصرف بالسلع بموجب أي دعوى قانونية لنقل الملكية. وتُفرض الضريبة العامة على ما يلي: توريد السلع و/أو الخدمة، الا اذا تم اعفاء هذا التوريد، أو اطلاق سراحه، أو اذا لم يخضع للضريبة بموجب القانون؛ استيراد السلع أو الخدمات من الخارج

أو من المناطق والمدن الحرة، والمتاجر المعفاة من الرسوم، إلا إذا تم إعفاء هذا التوريد، أو إطلاق سراحه، أو إذا لم يخضع للضريبة بموجب هذا القانون.

تكون جداول التعريفات الجمركية والملاحظات التفسيرية ذات الصلة القائمة بموجب قانون الجمارك بمثابة مرجع لتحديد مجموعة مصطلحات السلع. أما التصنيفات الدولية الصادرة عن أمانة الأمم المتحدة فتعتمد كمرجع لتحديد الخدمات. ويمكن للمدير أن يحدد الشخص الخاضع للضريبة على أنه يزود كامل السلع أو الخدمات عندما يتم التوريد بها في آن معاً، كما هو الحال أحياناً. لكن الشخص الخاضع للضريبة يمكنه أن يعتمد مدخلين منفصلين لعملية التوريد بالسلع والتوريد بالخدمات. وتفرض ضريبة عامة (١٦%) بموجب هذا القانون على التوريد بالسلع أو الخدمات الخاضعة للضرائب أو استيرادها.

#### ٤ - تصنيفات الضرائب

##### ١ - الشخصية

بهدف تحديد الدخل الخاضع للضريبة، يحظى الشخص المقيم الطبيعي بالإعفاءات التالية: مبلغ ١٠٠٠٠ دينار أردني كإعفاء شخصي. ومبلغ ١٠٠٠٠ دينار أردني للزوجة شرط ألا يتم تكرارها لأي منهما. ومبلغ ٥٠٠ دينار أردني عن كل ولد يعيله وعن كل من والديه إذا كان يعيلهما ومبلغ ٢٠٠ دينار أردني عن كل شخص يعيله وعلى المكلف أن يدعمه من حيث القانون. لا يمكن إعفاء سوى مكلف واحد من الضريبة على الشخص المدعوم.

تُفرض ضريبة على دخل أي شخص طبيعي وفقاً للفتات التالية:

- عن كل دينار لأول ٢٠٠٠ دينار يدفع ٥%
- عن كل دينار لل ٤٠٠٠ دينار التالية يدفع ١٠%
- عن كل دينار لل ٨٠٠٠ دينار التالية يدفع ٢٠%
- عن كل دينار بعد ذلك ٢٥%.

##### ٢ - القطاعات:

الضريبة المفروضة على دخل أي شخص أو شركة كما يلي:

١- على معدل ١٥% من الدخل الذي يولّده أي مشروع في أي من القطاعات التالية: التعدين، الصناعة، الفنادق، النقل الاستشفائي، عقود البناء

٢- على معدل ٣٥% من الدخل الذي تولّده المصارف والشركات المالية

٣- على معدل ٢٥% من الدخل الذي تولده شركات التأمين، وشركات الصيرفة والوسيط، والاتصالات، والخدمات، والشركات التجارية، وشركات أخرى من أنواع مختلفة.

## ٣.٢ المناقصات والتعاقد

وفقاً لقانون التجهيزات تشتري الحكومة كافة التجهيزات من خلال خمس طرق مختلفة:

**أولاً:** من خلال الوزارة المعنية التي يؤذن لها بتشكيل لجنة محلية ثلاثية للمناقصات داخل الدائرة، على أن يعين شخصان من الدائرة ترشحهما الوزارة المعنية، والثالث من دائرة التجهيزات العامة (لجنة المناقصات المحلية)، شرط ألا تكون مرتبة كل واحد منهم دون المرتبة الرابعة، ويترأسها العضو صاحب المرتبة الأعلى بينهم أو الأكبر سناً، وذلك لشراء التجهيزات التي لا تتخطى العشرين ألف دينار لتلك الدائرة.

**ثانياً:** استناداً الى طلب الوزارة المعنية والوزير، يحق لمجلس الوزراء أن يشكل لجنة خاصة بالمناقصات من وكيل الدائرة، والمدير العام، وثلاثة موظفين حكوميين رفيعي المستوى، شرط ألا تكون فئة كل واحد منهم دون الفئة الأولى، بهدف شراء تجهيزات لمشروع معين نظراً لكميته، أو لأن هيئة حكومية، أو عربية، أو أجنبية تساهم في تمويله.

**ثالثاً:** من خلال لجنة المناقصات المركزية المؤلفة ضمن دائرة التجهيزات العامة من المدير العام، وموظف من وزارة المال، وموظف من وزارة الصناعة. على كل من أعضاء اللجنة المذكورين أن يقوم بعمله في اللجنة بدوام كامل، وتدوم عضويته لفترة عامين، ويحق للوزير المعني أن يمدد الفترة أو يخفضها شرط ألا تتخطى ثلاث سنوات في كافة الحالات. من المهم الإشارة الى أن كافة طرق الشراء تأخذ بتلك المنصوص عليها في قانون التجهيزات.

**رابعاً:** مناقصات لشراء الأدوية والتجهيزات الطبية وفقاً للتنظيمات المطبقة على كافة دوائر المشتريات المشتركة التي جرى تأسيسها في العام ٢٠٠٤ من أجل العمليات التي تنفذها وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية، ومستشفيات الجامعات الأردنية الرسمية، وأي طرف آخر معتمد من مجلس الوزراء. والهدف من هذه الدائرة شراء الأدوية والتجهيزات الطبية ذات الجودة العالية ضمن اطار مواصفات مشتركة وموحدة، وتوحيد المعايير الخاصة بالمشتريات، ومراقبة التكاليف والنفقات، والغاء الازدواجية، وتحقيق الرفاه الجسدي من خلال تطبيق اقتصاديات شراء الكميات الكبيرة، واعداد قائمة بالأدوية المعتمدة المستخدمة في القطاع العام، والوصول الى المهارة والعدالة في صفوف المشاركين في المناقصات.

**خامساً:** مناقصات لبناء الطرق والمباني وتركيب التجهيزات، ومشاريع الهندسة والصيانة. عندما تتجاوز الكلفة المئة ألف دينار أردني، تقوم لجنة المناقصات المركزية في مديرية المناقصات الحكومية التي تدقق وتحلل

مناقصات الأشغال والخدمات التقنية، بحفظ المعلومات الخاصة بهذه المناقصات وتحليلها.

### ٣.٣ التدقيق

تمّ تأسيس مكتب التدقيق في العام ١٩٢٨ تحت اسم دائرة مراجعة الحسابات. ومذاك، فإن القانون الذي ينظّم صلاحياتها قد عكس التطورات السياسية والاقتصادية والقانونية الخاصة بالمملكة والمراجعات المهنية الأخرى اللازمة للمكتب كي يتحول الى مؤسسة تدقيق تعمل بشكل كامل ووفقاً للمعايير الدولية. ومنذ صدور أول قانون خاص بمكتب التدقيق تحت الرقم ٢١ في العام ١٩٢٨، حصلت ست مراجعات أساسية وأخرها اقترح في آذار/مارس ٢٠٠٧. ووسعت هذه المراجعات نطاق المكتب تدريجياً، ليتحول عن دوره كمدقق مالي تقليدي الى مجالات أوسع من التدقيق الإداري والبيئي. كما وسّعت من صلاحياته لتشمل كافة المؤسسات الحكومية التي لديها موازنة من الحكومة؛ وآخر مشاريع اقتراحات وسعت النطاق ليشمل التدقيق في أي مؤسسة عامة.

تعكس الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمكتب للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وأغلبية تنظيماته الداخلية المعايير الدولية المعتمدة كما تستمر في اعتماد معايير دولية أخرى. وأحد الأهداف التنموية الرئيسية التي وضعها مكتب التدقيق الأردني نصب عينه في إطار الدمج الأوروبي هو التشغيل الفعال؛ ومن شأن مشروع مساعدة تقنية يموله الاتحاد الأوروبي أن يدعم إعادة تصميم المكتب مؤسسياً وتعزيز مهارة وفعالية المدققين العاملين في المكتب. أما الرؤيا الاستراتيجية المستقبلية فهي تعزيز دوره كهيئة تدقيق وحماية الأموال العامة من التبذير وسوء الاستخدام بالإضافة الى تعزيز دوره في إعادة النظر في صنع القرار الإداري في الهيئات والوكالات العامة. توجد إشارة أيضاً الى المساهمة التي يستطيع تقديمها لضمان تحقيق أهداف الحوكمة الواسعة، من شفافية، وعدالة، ومساعدة الحكومة في جهودها الأيلى الى مكافحة الفساد المالي والإداري.

لذلك، من الواضح وجود بعض الجوانب المهمة والإيجابية للنطاق الذي توفره القاعدة القانونية الحالية الخاصة بالمكتب وبرؤيته المستقبلية. لكن تظهر مواطن ضعف أساسية في الممارسة تحد من قدرته على التحقق الفعلي وعلى ترك وقع ما على رقابة القطاع العام التي تستلزمها المعايير الدولية والتي تتماشى والتطلعات العامة.

يشترط الاقرار أو الابلاغ المطلوب سنوياً من المكتب أن يرفع تقريراً الى البرلمان عن أنشطته منها مراجعة الحسابات النهائية للحكومة. وقد جرى نشر تقرير العام ٢٠٠٦ بالوقت المناسب في غضون شهرين من نهاية السنة المالية، لكن قضية اجرائية خاصة بالموافقة على موازنة ايجابية للعام ٢٠٠٦ أدت الى جعل جانب جوهري من الرقابة الخارجية مسألة

عالقة في التقرير. يبدو وجود اعتبار استراتيجي محدود في تقارير مكتب التدقيق والنتائج التي توصل اليها. كما يبدو أنه لا يترك الوجود المطلوب.

بالرغم من أن كافة هيئات الموازنة العامة تخضع لتدقيق سنوي، إن أعلى تقدير يمكن اعطاؤه هو أن نظام التدقيق بشكل عام لم يتم تحديثه ورفعته الى مستوى المعايير الدولية.

## ١- مراقبة السلطة التشريعية لقانون الموازنة السنوي

يشكل الدستور الأردني للعام ١٩٥٢ (القسم VII، المواد من ١١١ الى ١١٩) والقانون العام حول الأموال العامة للعام ١٩٦٢ الوثيقتين القانونيتين اللتين تنظمان العلاقات بين الحكومة والسلطة التشريعية وفقا لتنظيمات معيارية نموذجية في الأنظمة البرلمانية.

ويجب أن ترفع الموازنة الى البرلمان قبل شهر على الأقل من نهاية السنة المالية. ويقوم البرلمان بالتصويت على الموازنة كل بند على حدة. ولا يمكن له أن يصوت على زيادة في النفقات من الموازنة الا أنه يستطيع تعديل عملية توزيع النفقات من داخل الموازنة. كما يمكن التصويت على اعتمادات الموازنة التي تتجاوز السنة الواحدة. ويجب ادراج الإيرادات الضريبية في الموازنة ما لم ينص قانون خاص على أن المبلغ المحصل من ضريبة ما يجب أن يخصص لهدف محدد. لا يمكن منح ائفاء ضريبي بدون قانون خاص.

لا يمكن للبرلمان أن يخلق ضرائب جديدة في الموازنة. لكن يمكنه دائما التصويت على قوانين جديدة لتوليد الضرائب أو للسماح بنفقات جديدة من خارج الموازنة.

وكون البرلمان يعقد دورته على مدى ٤ أشهر فقط في السنة يحد من جودة الوقت المخصص لقضايا الموازنة. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة الى قوانين الموازنة الاضافية التي يتم اعدادها في الفترة التي لا تجتمع فيها السلطة التشريعية. وحين برزت حاجة الى الاعتمادات للتعاطي مع الشؤون الطارئة نشأت مشكلة حيث راحت الحكومة تنفق من غير الموافقة على الموازنة الاضافية. وللتعبير عن امتعاضه، رفض البرلمان الموافقة على قوانين الموازنة الاضافية للعام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. لكن في العام ٢٠٠٧، وافق البرلمان بسرعة على زيادة في أجر الموظفين الحكوميين بطلب مقدم منه. في أي حال، لم تعد الموازنات الاضافية بدون موافقة البرلمان ممكنة بعد صدور قرار عن المحكمة العليا.

في الممارسة، تقوم اللجنتان الماليتان في مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالمناقشات الخاصة بالاطار الضريبي، وبالاسقاطات على المدى القصير، وبالاولويات والصلاحيات. وقد تكون المناقشات بين وزير المال وأعضاء هاتين اللجنتين حيوية وتناقش سياسات الوزير بشكل موسّع. وتجري معظم التغييرات ضمن مسودة الموازنة المرفوعة الى البرلمان في اطار اللجنتين. ويتم الاعلان عن الخطابات الرئيسية التي ألقيت في اللجنتين من خلال نشرها باللغة العربية وأحيانا بالانكليزية (مجلس النواب). ويتوجه وزير المال أيضا الى البرلمان في دورته الكاملة عندما يعرض الموازنة. ويتم نشر خطابه أيضا".

توجد قواعد واضحة بشأن التعديلات في الموازنة التي تدخلها السلطات التنفيذية (من خارج قوانين الموازنة الاضافية أو المكملّة). وينظمها المرسوم الحكومي الرئيسي حول الأموال العامة، أو ما يسمّى بالنظام القانوني المالي رقم ٣ الصادر في العام ١٩٩٤ وتعديلاته، بالاضافة الى التعليمات التطبيقية للعام ١٩٩٥. وتمثل هاتان الوثيقتان القانونيتان مجموعة كاملة من القواعد التي تنظم عملية الاعداد للموازنة وتنفيذها الى جانب ادارة الأموال العامة.

وتحدد سلطة الحكومة لنقل الاعتمادات من بند في الموازنة الى بند آخر بشكل دوري في قانون الموازنة السنوية، بحيث يتمكن البرلمان من مراقبة درجة المرونة الممنوحة للسلطة التنفيذية في تطبيق الموازنة. وهكذا، بالنسبة الى العام ٢٠٠٧، يصف قانون الموازنة في المادة ٨ بالتفصيل مختلف أنواع النقل التي يمكن لوزير المال اجراؤها بين أجزاء الموازنة وبنودها. ويضم قانون الموازنة نفسه عدة أحكام خاصة بالتعيينات الموقّعة أو الدائمة في صفوف الموظفين الحكوميين والطريقة التي يجب بها تشكيل الاعتمادات الجديدة في الموازنة المتكررة أو موازنة الاستثمار.

## ٢- رقابة السلطة التشريعية على تقارير التدقيق الخارجي

أحد شروط الاقرار السنوي الأساسية المفروضة على مكتب التدقيق هو رفع تقرير الى البرلمان حول أنشطته منها مراجعة الحسابات النهائية للحكومة. وقد تم رفع تقرير العام ٢٠٠٧ ضمن شهرين من انتهاء السنة المالية. لكن المكتب أعطى موافقة محجوبة على مسودة موازنة اضافية للعام ٢٠٠٧ لم يوافق عليها البرلمان. ويبدو وجود اعتبارات استراتيجية محدودة بالنسبة الى تقارير مكتب التدقيق والنتائج التي توصل اليها، كما لا يبدو وكأنه يترك الوقع اللازم.

لا يبدو وجود مراجعة صارمة من قبل السلطة التشريعية للنتائج التي يتوصل اليها مكتب التدقيق بسبب الوقت القصير الذي تتعقد خلاله دورة مجلس النواب. لكن اللجنة المالية والاقتصادية تعقد جلسات استماع ومقابلات مع المسؤولين الحكوميين الذين يحصلون على رأي معاكس من المدقق أو على رأي مطّلع بالرغم من أن العملية غير رسمية. وقد جرى تشكيل لجنة مؤخرًا "للتحقيق في مخالفات مالية مزعومة ارتكبتها الحكومة السابقة، وطبيعة هذه المخالفات هي أن الحكومة شطبّت ضريبة دخل مستحقة عن شركات غير محددة.

### ٤-٣ وضع الموازنة

أظهرت الموازنة العامة، بما فيها الهبات والقروض، فائضًا ماليًا وصل إلى ١٠،٤ مليون دينار أردني خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٠٨ مقارنة بفائض قدره ٢٢٤،١ مليون دينار أردني خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٧. بلغ الرصيد القائم للدين العام الداخلي ٤،٨٦.٠ مليون دينار أردني، أو ٣٧،٥% من الناتج المحلي الاجمالي، في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، مع زيادة في المبلغ هي ١،١٢١.٠ مليون دينار مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٧. بلغ صافي الدين العام المحلي المستحق ٣،٩٥١.٠ مليون دينار أردني، أو ٣٠،٨% من اجمالي الناتج المحلي، في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٨؛ أي بنسبة ارتفاع بلغت ١،٠٠٥.٠ مليون دينار مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٧. أما الديون العامة الخارجية المستحقة، تلك الواردة في الموازنة والمضمونة منها، فقد انخفضت بنسبة ١،٥٦٢.١ مليون دينار أردني مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٧، لتصل إلى ٣،٦٩١.٢ مليون دينار أردني، أو ٢٨،٨% من اجمالي الناتج المحلي.

### أداء الموازنة العامة في خلال العام ٢٠٠٧-٢٠٠٠

#### الايرادات العامة

بلغت الايرادات العامة في العام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٣،٩٧١.٥ مليون، وهو ارتفاع بنسبة ٣،٢% في خلال العام ٢٠٠٦.

جدول رقم (١٠) ميزانية الحكومة الرئيسية خلال العام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٧ دينار أردني/ مليون

مجموع الإيرادات والهبات		المجموع	السنة
خارجي مساعدات	محلي إيرادات		
137.4	1221.2	1358.6	1992
197.7	1208.6	1406.3	1993
241.2	1296.1	1537.3	1994
215.7	1404.3	1620.0	1995
316.9	1431.9	1748.8	1996
242.5	1378.3	1620.8	1997
257.6	1474.5	1732.1	1998
318.8	1497.1	1815.9	1999
391.2	1592.1	1983.3	2000
433.4	1658.6	2092.0	2001
491.9	1644.1	2136.0	2002
937.4	1675.6	2613.0	2003
811.3	2147.2	2958.5	2004
500.3	2561.8	3062.1	2005
304.2	3164.5	3468.7	2006
343.4	3628.1	3971.5	2007

٣.٤ الموازنة العامة

تأثر أداء الموازنة العامة في العام ٢٠٠٧ بعدد من التحديات الخارجية، وخاصة خلال النصف الثاني من السنة. وهذه التحديات شملت الزيادة في الأسعار الدولية للسلع المستوردة، ولا سيما أسعار النفط الخام والحبوب والأعلاف والمواد الغذائية، والتي بلغت مستويات عالية، هذا من جهة. أما من جهة أخرى فقد انخفض حجم الهبات الأجنبية مقارنة مع المستويات المقدّرة في قانون الموازنة العامة. في الواقع، أصدرت الحكومة قانونين تكمليين للموازنة بلغت قيمتهما ٥٧٨.٠ مليون دينار أردني؛ الأول صدر في نيسان/أبريل لتغطية تكاليف إعادة هيكلة جداول الرتب للموظفين الحكوميين والموظفين العسكريين والمتقاعدين بمبلغ قدره ٧٨.٠ مليون دينار أردني، والملحق الثاني صدر في أيلول/سبتمبر وبلغ قدره ٥٠٠.٠ مليون دينار أردني لتغطية تكاليف دعم النفط والمواد الغذائية، ودعم إضافي تحسباً للارتفاع المستمر في الأسعار العالمية الخاصة بالنفط والمواد الغذائية.

علاوة على ذلك، على الميزانية أن تتحمل عبئاً "إضافياً" من حيث دعم النفط ليصل إلى ١٠٦.٠ مليون دينار أردني على المبلغ المخصص في القانون التكميلي الثاني لهذا الغرض.

و الجدير بالذكر في هذا الإطار أن الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧ استندت إلى مجموعة افتراضات، منها افتراض أن سعر برميل النفط الخام لن يتجاوز ٦٠ دولاراً "أميركياً" للبرميل الواحد، وعند هذا السعر لن يكون من دعم للنفط، وافتراض آخر هو أن الدعم الغذائي لن يتجاوز ٦٠.٠ مليون دينار أردني.

أدت التطورات المذكورة آنفاً إلى حدوث عجز مالي بقيمة ٦١٤.٥ مليون دينار أردني، أو ٥.٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع ٤٤٣.٢ مليون دينار أردني، أو ٤.٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦. عند استبعاد الهبات الأجنبية، يرتفع العجز في الموازنة إلى ٩٥٧.٩ مليون دينار أردني، أو إلى ٨.٥% من إجمالي الناتج المحلي؛ مع ارتفاع من ٧٤٧.٨ مليون دولار، أو ٧.٥% من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦. ومن المهم أن نشير إلى أن العجز في الموازنة العامة في العام ٢٠٠٧ بلغ ١٥٣.٨ مليون دينار أردني، أو ١.٣% من إجمالي الناتج المحلي، أي أقل من ذلك المقدر في قانون الموازنة للعام نفسه، بما في ذلك قانوني الموازنة التكميلية. حدث هذا التطور نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بنسبة ١٢٨.١ مليون دينار أردني ويعود ذلك إلى تحسين الجباية وارتفاع الطلب العام على السلع والخدمات.

دينار أردني/مليون

جدول رقم (١٣): ملخص لموازنة الحكومة العامة

الرمز	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مجموع الإيرادات والهبات	<u>3971.1</u>	<u>3469.0</u>	<u>3062.0</u>	<u>2958.0</u>	<u>2613.0</u>	<u>2136.0</u>	<u>2.136.0</u>
الإيرادات المحلية	<u>3628.1</u>	<u>3164.4</u>	<u>2561.8</u>	<u>2147.2</u>	<u>1675.6</u>	<u>1644.1</u>	<u>1.658.6</u>
الإيرادات الضريبية	<u>2472.1</u>	<u>2133.5</u>	<u>1765.8</u>	<u>1428.8</u>	<u>1083.2</u>	<u>1.000.3</u>	<u>996.4</u>
إيرادات أخرى	<u>1137.8</u>	<u>1013.8</u>	<u>777.9</u>	<u>700.1</u>	<u>548.4</u>	<u>570.5</u>	<u>581.6</u>
إعادة الدفع	<u>18.2</u>	<u>17.1</u>	<u>18.1</u>	<u>18.3</u>	<u>44.0</u>	<u>73.3</u>	<u>80.6</u>
الهبات الأجنبية	<u>343.4</u>	<u>304.6</u>	<u>500.3</u>	<u>811.3</u>	<u>937.4</u>	<u>491.9</u>	<u>433.4</u>
مجموع النفقات	<u>4586.0</u>	<u>3912.2</u>	<u>3538.9</u>	<u>3180.5</u>	<u>2809.8</u>	<u>2396.2</u>	<u>2.316.3</u>
قاعدة الالتزام	<u>3744.2</u>	<u>3118.1</u>	<u>2908.0</u>	<u>2377.8</u>	<u>2109.8</u>	<u>1899.9</u>	<u>1788.5</u>
القاعدة النقدية	<u>3697.7</u>	<u>3066.3</u>	<u>2848.0</u>	<u>2309.9</u>	<u>2064.1</u>	<u>1825.1</u>	<u>278.0</u>
النفقات الرأسمالية العجز/ الفائض	<u>841.8</u>	<u>794.1</u>	<u>630.9</u>	<u>802.7</u>	<u>646.1</u>	<u>496.3</u>	<u>403.8</u>
بما في ذلك الهبات	<u>-614.5</u>	<u>-443.2</u>	<u>-476.8</u>	<u>-222.0</u>	<u>-196.8</u>	<u>-275.9</u>	<u>-53.7</u>
مع استثناء الهبات	<u>-957.9</u>	<u>-747.8</u>	<u>-977.1</u>	<u>-1033.1</u>	<u>-955.1</u>	<u>-694.4</u>	<u>-69.9</u>

دينار أردني/ مليون

جدول رقم (١٤) الموازنة العامة من ٢٠٠١-٢٠٠٧

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مجموع الإيرادات والهبات	3971.5	3469.0	3062.1	2958.5	2613.0	2136.0	2092.0
الإيرادات المحلية	3628.1	3164.4	2561.8	2147.2	1675.6	1644.1	1658.6
الإيرادات الضريبية	2472.1	2133.5	1765.8	1428.8	1083.2	1000.3	996.6
المعاش التقاعدي	18.2	17.1	18.1	18.3	18.9	570.5	581.6
إيرادات أخرى	71.7	1013.8	777.9	700.1	573.5	570.5	581.6
إيرادات غير ضريبية أخرى	263.1	249.6	144.6	142.1	113.4	140.1	165.4
الهبات الأجنبية	343.4	304.6	500.3	811.1	937.4	491.9	433.4
مجموع النفقات	4586.0	3912.2	3538.9	3180.5	2809.8	2396.2	2316.3
النفقات الحالية							
قاعدة الالتزام	3744.2	3118.1	2908.0	2377.8	2163.7	1899.9	1912.5
القاعدة النقدية	3697.7	3066.3	2448.0	2309.9	2064.1	1825.1	1843.7
النفقات الرأسمالية	841.8	794.1	630.9	802.7	646.1	496.3	403.8
بما في ذلك الهبات	-614.5	-443.2	-476.8	-222.0	-196.8	-220.2	-224.3
مع استثناء الهبات	-146.1	-747.8	-977.1	-	-	-721.1	-657.7
				1033.3	1134.2		

## المراجع:

- ١- المصرف المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٥-٢٠٠٧
- ٢- وزارة المال، النشرات والإحصاءات المالية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
- ٣- دائرة الموازنة العامة، قانون الموازنة العامة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
- ٤- وزارة الطاقة والموارد المعدنية، التقرير السنوي ٢٠٠٧
- ٥- الشركة الوطنية للنفط، التقرير السنوي ٢٠٠٧
- ٦- الشركة الأردنية لتصفية النفط، التقرير السنوي ٢٠٠٧
- ٧- مقابلة خاصة مع مدير عام الصندوق الوطني للشباب والرياضة
- ٨- مقابلة شخصية مع مدير صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني

- ٩-مقابلة خاصة مع مدير الصندوق الوطني لدعم المعوقين
- ١٠- مقابلة خاصة مع رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية/مجلس النواب
- ١١- مقابلة خاصة مع رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية/مجلس الشيوخ